بيان إنساني حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين
بمناسبة انعقاد مؤتمر بروكسل السادس

تمر الذكرى الـ٧٤ على النكبة الفلسطينية وكأنها حدث جانبي على هامش كمّ الأحداث التي يشهدها العالم عموما والمنطقة خصوصاً. نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ كان من أهم نتائجها المباشرة والتي لا تزال حاضرة لحد يومنا هذا مسألة/مأساة اللاجئين الفلسطينيين التي نجمت عن الترانسفير الجماعي التي تعرض له هذا الشعب وعلى عدة موجات وحروب متتالية دفعت بمئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى اللجوء إلى الدول المحيطة. فكانت سوريا ولبنان من أوائل الدول التي استقبلت أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين منذ النكبة.

يعيش اللاجئون الفلسطينيون في لبنان وسوريا أوضاعاً كارثية على كافة المستويات، فقد ضربت الأزمات المتعاقبة التي عصفت بالبلدين الأمن الاجتماعي-الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين فيهما.

ففي سوريا، وعلى رغم محاولات تحييد اللاجئين الفلسطينيين عن النزاع إلا أن اتساع رقعة المعارك الحربية أدى إلى تأثّر المخيمات بدرجات متفاوتة على جانبي الصراع. حيث طالت الحرب عدداً من المخيمات مثل مخيم اليرموك وخان الشيح وحندرات ودرعا وسبينة والحسينية، حيث نال اللاجئون نصيبهم من القتل والدمار والاعتقال والخطف. هذا بالإضافة الى وصول مستويات الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين الى مستويات غير مسبوقة مترافقة مع انهيار سعر صرف الليرة السورية وزيادة نسبة البطالة وانخفاض معدل الإنتاج. ففي مخيم اليرموك عانى اللاجئون من حصار كامل لأكثر من ٩ شهور ما أدى إلى قضاء العشرات بسبب نقص التغذية أو الأدوية. وكما حُرم الأطفال من حقهم في الغذاء والأمن حرموا من حقهم في التعليم والرعاية الصحية والإنسانية.

وتشير دراسات إلى تهجير نحو ثلثي مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا من أماكن سكناهم خلال عام ٢٠١٢ وبعده (يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين حالياً في سورياً ٤٣٨ ألفاً من أصل ٥٦٠ ألفاً قبل العام ٢٠١١ وفقاً لتقديرات الأونروا) خاصة من مخيمات اليرموك جنوب دمشق وحندرات في حلب ومخيم درعا. والنسبة الكبرى من المهجرين كانت على شكل هجرة داخلية (حوالي ٢٨٠ ألف) حيث اضطر اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات التي طالتها الحرب إلى النزوح إلى مخيمات ومناطق أخرى أكثر أماناً مثل مخيم جرمانا، قدسيا، ضاحية قدسيا، دُمّر، الزاهرة وغيرها، ونحو (١٥٠ ألف) فلسطيني لجأوا إلى البلدان المجاورة، بما في ذلك لبنان (٢٧ ألف) والأردن (١٧ ألف) وتركيا (١٠ آلاف) ومصر (٣٥٠٠) وبشكل متزايد إلى أوروبا (٨٠ ألف).

كما اضطر الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى النزوح عن منازلهم إلى الشمال السوري بعد توقيع اتفاقات مصالحة بين الحكومة السورية والمعارضة كما في مخيم اليرموك وخان الشيح ودرعا وحندرات وحمص والغوطة الشرقية وغيرها، يقدر عددهم اليوم بـ ٧٠٠٠ لاجئ (١٦٠٠ أسرة) يتوزعون على ثلاث مناطق رئيسية في الشمال وهي منطقة إدلب وريفها ومنطقة عفرين (غصن الزيتون) وريف حلب الشمالي (درع الفرات)، حيث تضم مدينة إدلب العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين. وأجبر جميع أهالي مخيم حندرات (٧٠٠٠ لاجئ) على ترك منازلهم بعد استيلاء قوات المعارضة السورية على المخيم في العام ٢٠١٣.

الأوضاع الحالية للاجئين الفلسطينيين في سوريا

بحسب تقديرات الأونروا، تعيش أكثر من ٩١% من أسر اللاجئين الفلسطينيين في سوريا تحت خط الفقر (أقل من دولارين للفرد في اليوم)، ولا تزال نسبة ٤٠% منهم في حالة نزوح مطول نتيجة للنزاعات والدمار الذي طال مساكنهم. وقد أدى الانخفاض المستمر في قيمة الليرة السورية وتدهور الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية الذي عانى منه جميع المدنيين في سوريا خلال العام الماضي إلى زيادة المشقة التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين الذين توشك قدرتهم على التحمل على الانهيار. فيما تسبب الارتفاع الأخير في أسعار الوقود والسلع في العالم إلى زيادة معاناة اللاجئين الذين بات الكثيرون منهم يعيش على وجبة واحدة في اليوم. فيما يعتمد أكثر من ٨٠% من اللاجئين الفلسطينيين السوريين على المساعدات النقدية من الأونروا كمصدر رئيسي للدخل. في حين تشير التقديرات إلى أن ٤٠% من مدارس الأونروا و٢٩% من مرافقها الصحية، غير صالحة للاستعمال حالياً بسبب الدمار الذي لحق بها خلال النزاع.

لقد أدى تصاعد العنف إلى فرض عبئ متزايد على حرية التنقل للاجئين الفلسطينيين حيث أغلق الأردن حدوده فعليا أمام اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في وقت مبكر من الصراع؛ وتبعت ذلك تركيا التي أغلقت حدودها أمام حاملي وثائق السفر الفلسطينية السورية صيف العام ٢٠١٣ ثم لبنان في أيار ٢٠١٥، وفي ظل إغلاق الدول المحيطة بسوريا لحدودها أمام اللاجئين الفلسطينيين اضطر الآلاف إلى سلوك طريق الهجرة غير الشرعية مجبرين على اللجوء إلى طرق خطرة حيث قضى خلالها العشرات وتعرض آخرون للاعتقال باعتبارهم مهاجرين غير شرعيين.

ومن ناحية أخرى تعاني الأونروا منذ سنوات من أزمة مزمنة في تأمين التمويل اللازم لمتابعة عملياتها وتفاقمت المشاكل المالية للوكالة بعدما قطع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مساهمة الولايات المتحدة للأونروا بالكامل في العام ٢٠١٨. وكانت واشنطن قبل ذلك، تقدم أكثر من ٣٠٠ مليون دولار سنوياً، أي تقريبا ثلث الميزانية السنوية الأساسية للوكالة.

وفي ظل هذه الظروف، فإن أي انقطاع في خدمات الأونروا سيتسبب في معاناة كبيرة، مما يحرم المجتمعات الضعيفة من مصدر المساعدة الرئيسي، بل والوحيد في كثير من الأحيان. وسيتسبب الإخفاق في توفير الدعم اللازم في أثر مدمر طويل الأمد تصبح معاجلته أكثر صعوبة عبر الوقت.

تعتبر الأونروا بالنسبة للشعب الفلسطيني اعترافاً من قبل المجتمع الدولي بالجريمة التي وقعت تسببت بهذه الكارثة التي تمتد آثارها الى يومنا هذا. وعليه فإنه من مسؤولية المجتمع الدولي والأمم المتحدة تأمين الدعم اللازم لاستمرار خدمات الأونروا وتعزيزها وتطويرها بحيث تستطيع تأمين كافة الخدمات الأساسية والمنصوص عليها لحماية اللاجئين الفلسطينيين و تأمين حقوقهم الأساسية في الحياة الكريمة.
ففي حين يتم الحديث عن تقليص خدمات الأونروا أو دمجها ببعض الهيئات الدولية الأخرى تمهيداً لإنهائها يشعر اللاجئون الفلسطينيون بضغوط إضافية لما يتعرضون له بسبب الظروف الأمنية والإنسانية والاقتصادية الصعبة جراء النزاع الدائر في سوريا وانعكاساته الكارثية على كافة المستويات.
يؤكد اللاجئون الفلسطينيون بكافة قواهم ومكوناتهم أن أي حديث عن إنهاء أو تقليص لخدمات الأونروا قبل إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وعلى رأسها قضية اللاجئين الفلسطينيين هو حديث جائر وطرح ظالم بحيث أن الأونروا لا تزال شاهداً على مسؤولية المجتمع الدولي عن الكارثة التي أدت إلى لجوء كل هؤلاء اللاجئين عن أراضيهم و قراهم و مدنهم الأصلية.
تتعرض الأونروا بنفس الوقت لحملة شرسة من جهات مشبوهة لتشويه سمعتها ومحاولة النيل منها تمهيدا لإنهائها. وقد نجحت الحملة في أكثر من مرة في تقليص الدعم المخصص لهذه الوكالة الأممية أو الضغط عليها من أجل تمرير رسائل مشبوهة أو تغيير المناهج التربوية لتناسب سياسة التطبيع المباركة من قبل نفس هذه الجهات المشبوهة. وهنا نعيد ونؤكد أن الحقوق لا تُجتزأ ولا يمكن اختزالها فحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والمقاومة ضد الاحتلال والظلم الذي يتعرض له بشكل يومي هو حق مشروع وإنساني ولا يتعارض مع أي من المبادئ الإنسانية التي يجب على الجميع الالتزام بها.
كل ما سبق يتطلب من الجميع العمل المشترك من أجل دعم صمود المخيمات الفلسطينية و اللاجئين الفلسطينيين الى حين عودتهم الى ارضهم التي هجروا منها. على الجميع تحمل مسؤولياتهم بدءاً من المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وكافة الدول العربية والإسلامية والشعوب المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني وعدالة قضيته. وكل هذا يتطلب اعتماد آليات فعالة من التنسيق المتواصل والمستمر وحتى تبادل الخبرات الداخلية والخارجية وإعادة تحديد الأولويات وتنسيق الجهود المشتركة للحصول على نتائج أفضل وأكثر استمرارية وهذا يتطلب عملاً وجهوداً مشتركة على كل المستويات الداخلية والخارجية.

وأخيراً يتوجب على المانحين الدوليين وبمناسبة عقد مؤتمر بروكسل السادس الخاص بسوريا النظر بعين الاعتبار الى الأرقام المحزنة التي تحدث عنها المفوض العام للأونروا في كلمته للمؤتمر. وتحمل مسؤوليته الإنسانية وبغض النظر عن أماكن تواجد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ومن يسيطر على مناطق لجوئهم فمن الواجب العمل على حمايتهم وتأمين احتياجاتهم وضمان مستقبل أطفالهم وشبابهم. ومن هنا نتوجه إلى كل المانحين والمنظمات الدولية والمحلية العمل على تقديم الدعم اللازم للاجئين الفلسطينيين وإدراجهم على سلم أولياتهم.

مؤسسة جفرا للإغاثة والتنمية الشبابية
بيروت ٢٠٢٢/٥/٣١